



الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦)
فاكس ٥٦٠١٤٤٢ (٩٦٢٦)
صندوق بريد ٩٤٠٧٤٣
عمان ١١١٩٤ الأردن

الرقم : ١-٣-١٦-٢٨٨

التاريخ : 2010/3/2

ASSEMBLY DECISION - JMRC - 3/3/2010

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

٧٠٨٩ ١٠ ٠٣ ٠٣ ٠٩ ٥٠

J.M.R.C.

تحية طيبة وبعد،

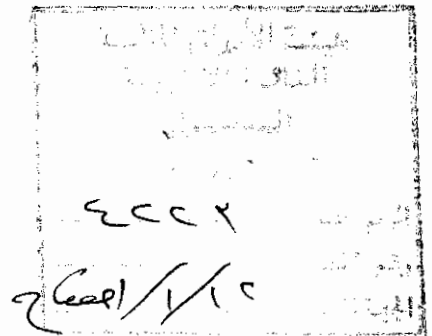
لاحقاً لكتابنا رقم 369/12/13/1 تاريخ 2010/2/25، الذي أعلمناكم فيه قرارات الهيئة العامة للشركة المتخذة في اجتماعها الثالث عشر بتاريخ 2010/2/25.

ارفق طياً نسخة عن محضر الاجتماع المعتمد من مراقب عام الشركات بتاريخ 2010/3/2 وخلال الفترة الواردة في كتابكم رقم 109/1/12 تاريخ 2010/1/10.

(١١)

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مدير
إبراهيم الظاهر
المدير العام



الدنسة تاملر

البورصة

٢١٢

- مرفقات.



الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢ ٦)
فاكس ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢ ٦)
صندوق بريد ٩٤٠٧٤٣
عمان ١١١٩٤ الأردن

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث عشر

المنعقد بتاريخ 2010/2/25

بناء على الدعوة الموجهة لمساهمي الشركة، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري اجتماعها العادي الثالث عشر في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 2010/2/25 في قاعة الاجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة عطوفة السيدة خلود السقايف نائب محافظ البنك المركزي الأردني رئيس مجلس إدارة الشركة وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل للمساهمين. وحضر الاجتماع الدكتور أيمن الشرايري مندوب مراقب عام الشركات.

في بداية الاجتماع أعلن مندوب مراقب عام الشركات بأن النصاب القانوني للاجتماع متوفر بحضور (14) مساهم من أصل (16) مساهم يحملون أسهماً بالأصلية (4750000) سهم وتشكل ما نسبته 95% من رأس مال الشركة البالغ (5000000) دينار وبحضور (9) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (11) عضواً، وحضور مدققي حسابات الشركة المهنيون العرب، وأنه تم إرسال الدعوات للمساهمين والنشر وفق أحكام القانون وعليه تعتبر الجلسة قانونية راجياً من رئيسة الجلسة بدئها.

بدأت رئيسة الجلسة بالترحيب بالدكتور أيمن الشرايري مندوب مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات - المهنيون العرب - وبممثلي الهيئة العامة وبوسائل الإعلام، ثم قامت بتعيين السيد محمد رسول بايزيدي - رئيس القسم المالي في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الاقتراح والتشوية بالموافقة على تعيين السيد توفيق مكحل - ممثل البنك الأردني الكويتي - والسيد زياد غنما - ممثل البنك المركزي الأردني - مراقبين لفرز الأصوات. كما أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال بعد ان تمت الموافقة على الاقتراح بدمج البندين 2، 4 من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة.

حلت

وجرت وقائع الاجتماع على النحو التالي :-

أولاً: إقرار محضر اجتماع الهيئة العامة السابق:-

نظراً لعدم وجود أية ملاحظات على محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 2009/2/24 والمرسل للسادة المساهمين تم إقراره بالكامل.

ثانياً: تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المنتهية في 2009/12/31:

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المنتهية في 2009/12/31 ولم يبد أي من المساهمين أية ملاحظات أو استفسارات حوله.

ثالثاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الثالث عشر عن السنة المالية 2009 وخطة

عمل الشركة والمصادقة عليهما والإطلاع على الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية كما في 2009/12/31 والمصادقة عليها وإبراء ذمة مجلس الإدارة:

أوضحت رئيسة الجلسة بأن تأسيس هذه الشركة جاء بمبادرة من الحكومة وبدعم من البنك المركزي الأردني لخدمة قطاع الإسكان الذي يعد واحداً من أبرز قطاعات الاقتصاد الوطني. كما أن الشركة تشكل حلقة هامة من حلقات ربط السوق النقدي بسوق رأس المال حيث أن الهدف الرئيسي للشركة هو توفير التمويل اللازم والمتوسط وطويل الأجل - للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح قروضاً ميسرة من مصادرها أموال الشركة المختلفة والتي من أهمها بيع إصداراتها من أسفلة القرض فمعي سوق رأس المال المحلي.

كما أوضحت بأن آلية عمل الشركة المتمثلة بإعادة تمويل القروض السكنية تعطي فرصة للبنوك والمؤسسات المالية لزيادة مشاركتها في منح القروض السكنية بالإضافة إلى تمكين هذه المؤسسات من إدارة موجوداتها ومطلوباتها بكفاءة من خلال المواءمة بين آجال مصادر واستخدامات أموالها.

وشكرت رئيسة الجلسة الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني والجهاز المصرفي على دعمهم لمسيرة الشركة كما قدمت الشكر لمدير عام الشركة ولكافة العاملين فيها على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق نتائج وأهداف الشركة، داعية الله العلي

القدير أن يوفق الجميع على حمل المسؤولية وإداء الأمانة وخدمة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم.

بعد ذلك طلبت رئيسة الجلسة من المدير العام إيجاز ما جاء بالتقرير السنوي والبيانات المالية المتعلقة بالعام 2009.

استعرض المدير العام أهم إنجازات الشركة خلال عام 2009 وذكر بأن الشركة قامت خلال عام 2009 بتوقيع (14) اتفاقية قرض مع (5) بنوك تم بموجبها قيام الشركة بمنح البنوك مبلغ (67.5) مليون دينار كقروض لإعادة تمويل قروض سكنية ممنوحة من قبل البنوك وأن القروض التي تم تسديدها للشركة خلال العام (127.9) مليون دينار.

وقامت الشركة خلال عام 2009 بإصدار (10) إصدارات بقيمة اسمية (68.8) مليون دينار لغاية تمويل القروض الممنوحة من قبلها للبنوك وسداد الالتزامات المالية الأخرى. وأن قيمة الاسناد المسددة من قبل الشركة خلال العام (121.3) مليون دينار.

وأوضح المدير العام أن أسناد القرض الصادرة عن الشركة مضمونة بموجوداتها التي من ضمنها قروض إعادة التمويل الممنوحة من قبل الشركة للبنوك والمضمونة برهونات عقارية محولة أصولياً لأمر الشركة بحيث لا تقل قيمتها عن 120% من قيمة قروض إعادة التمويل الممنوحة من قبل الشركة للبنوك مع اشتراط أن لا تكون هناك أية أقساط مستحقة على القروض السكنية المعاد تمويلها.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد أوضح المدير العام بأن رصيد قروض إعادة التمويل انخفض خلال عام 2009 بمبلغ (60.4) مليون دينار ونسبة 24.3% ليصل إلى (188.1) مليون دينار في نهاية العام 2009 مقارنة مع (248.5) مليون دينار في نهاية العام السابق.

كما بين بأن رصيد اسناد القرض انخفض خلال عام 2009 بمبلغ (52.5) مليون دينار ونسبة 23.6% ليصل إلى (169.8) مليون دينار مقارنة مع (222.3) مليون دينار في نهاية العام السابق.



وأوضح المدير العام انه على الرغم من انخفاض أرصدة قروض إعادة التمويل في نهاية عام 2009 الا ان مجمل ربح العمليات ارتفع بمبلغ (371.2) ألف دينار وبنسبة 15.5% ليصل إلى (2.8) مليون دينار.

أما صافي الربح بعد الضريبة والمخصصات فقد ارتفع بمبلغ (181.2) ألف دينار وبنسبة 14% ليصل إلى (1.47) مليون دينار.

وارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ (862.1) ألف دينار وبنسبة 11.2% لتصل إلى (8.53) مليون دينار مقارنة مع (7.67) مليون دينار في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بالخطة المستقبلية للشركة فقد أوضح المدير العام انه عند إقرار الموازنة التقديرية للشركة للعام 2010 من قبل مجلس الإدارة. كان هناك تخوف من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي الأردني بشكل خاص، حيث أن ذلك سيؤثر سلباً على حجم القروض السكنية المتوقع منحها من قبل البنوك وبالتالي انخفاض قروض إعادة التمويل المتوقع منحها من الشركة للبنوك.

الا ان التحدي هو المحافظة على أرصدة قروض إعادة التمويل كما في 2009/12/31، ولتحقيق ذلك فان على الشركة ان تقوم بمنح قروض إعادة تمويل خلال عام 2010 بقيمة (78) مليون دينار وان تقوم بإصدار أسناد قرض بقيمة (72.5) مليون دينار.

وفي ختام استعراضه تمنى المدير العام أن يتم اللقاء في اجتماع الهيئة العامة القادم وقد تحقق للجهاز المصرفي الأردني المزيد من النجاح والمتانة والقوة، مقدراً للحكومة دعمها الدائم للدور الذي تقوم به الشركة. ولمجلس الإدارة والمقر على قراره بإعفاء الشركة من الضريبة العامة على المبيعات وإلى البنك المركزي الأردني على رعايته واهتمامه المتواصل في تعزيز دور الشركة في سوق التمويل العقاري. بعد ذلك فتحت رئيسة الجلسة الباب أمام المساهمين للاستماع والمناقشة وحيث لم تكن هناك أية استفسارات، اقترحت رئيسة الجلسة الإقرار والمصادقة على الدين قيد المناقشة وتبرئة ذمة مجلس الإدارة، وتمت الموافقة بالإجماع على الاقتراح.

وعليه فقد أقرت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي الثالث عشر عن السنة المالية 2009 وخطة عمل الشركة والمصادقة على البيانات المالية للشركة كما في 2009/12/31 والموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال وإبراء ذمة مجلس الإدارة.

رابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2010 وتحديد أتعابهم: نظراً لعدم وجود ترشيحات لانتخاب مدققي حسابات الشركة، تم الاقتراح والتنشئة لإعادة انتخاب المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة لعام 2010 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الاجتماع شكرت رئيسة الجلسة السادة الحضور، كما شكرت مجلس الإدارة ومدير عام الشركة وموظفيها على جهودهم وأعلنت انتهاء الجلسة في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم نفسه.

رئيسة الجلسة

خلود السقافة

مندوب مراقب عام الشركات

د. أيمن الشرايري

مكتب الجلسة

محمد رسول بايزيدي

